

يهودية في فلسطين امتياز توليد الطاقة منذ عام ١٩٢٦ . وهكذا اضطرت الصناعات المحلية القليلة لاستخدام مولدات صغيرة خاصة بها في توليد الطاقة الكهربائية . ولم تقدم الدولة اية تسهيلات او حوافز للانماء الصناعي فكانت خدمات المواصلات والتعليم والصحة وغيرها ضعيفة جدا ، كما كان المستوى التقني للعمال المحليين منخفضا ، وقد خلت البلاد من المدارس الصناعية والمهنية، اللهم الا من مدرسة مهنية حكومية واحدة كانت تستوعب سنويا بين ٥٠ و ٦٠ طالبا (٢٠) . ففي هذه المدرسة المقسمة الى اربع سنوات دراسية ، كان يجري تعليم مهنتي الحدادة والنجارة فقط ، ولم يتجاوز عدد معلمي المهن عن ٤ معلمين وكان مجموع الطلبة الدارسين في المدرسة للعام ٥٠/٤٩ لا يتجاوز ١٠٢ طالب ، ٦٩ طالبا منهم يدرسون الحدادة و٣٣ طالبا يدرسون النجارة (٢١) .

وما من شك في ان تطور الحرف الصناعية قد عانى من ظروف غير مناسبة ، مثل ضيق السوق المحلي وقلة عدد السكان ، وتقليدية الانتاج والاستهلاك وطابعه المعيشي للسكان حتى فترة قريبة ، وقد اضعف هذا من القوة الشرائية للسكان وحكم على السوق والتبادل البضاعي بالحدودية والضيق . كما ان ضعف الخدمات الرأسية ساهم في اضعاف السوق الداخلي وبالتالي التطور الحرفي والصناعي .

لقد عملت الامبريالية البريطانية على ابقاء البلاد ذات طابع زراعي غالب ، وفي نفس الوقت شجعت بكافة السبل ، ومنذ البداية ، الصلات التجارية مع فلسطين ، ولما كانت الصناعة الفلسطينية تنهض بشكل رئيسي على ايدي المستوطنين اليهود وعبر المشاريع الصهيونية ، فقد اسهم هذا في ترسيخ « تقسيم عمل » داخلي بين البلدين ، وقد حالت سهولة انتقال البضائع والاموال دون نشوء استثمار صناعي في شرقي الاردن رغم وجود مقومات وخامات قابلة للاستثمار الصناعي . ولقد تمتعت السلع الفلسطينية والاردنية باعفاءات متبادلة وكان « هذا يعني تشجيع السلع الاستهلاكية ذات المنشأ الفلسطيني او المستوردة لفلسطين ، والمعاد تصديرها للاردن ، واعطاءها افضلية في السوق الاردني اذا ما تنافست مع السلع المشابهة لها والمستوردة من بلدان اخرى ، كما تم الاتفاق على اعفاء السلع الزراعية المصدرة من الاردن عن طريق ميناء حيفا من رسوم الترانزيت ، وكان لهذه الاتفاقية اثرها المباشر على اقتصاد شرق الاردن ، اذ نمت وتطورت الصناعات الاستهلاكية في فلسطين ولم يبق في الاردن صناعة تذكر لاعتمادها على السلع الفلسطينية المصنوعة ، وهكذا توسع الاردن في

(٢٠) راجع هرشلاغ ، المصدر المذكور انفا ص ٢٣٧ ، كذلك كونيكوف ص ٦٢ .

(٢١) راجع النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٢ ، المصدر المذكور انفا ، بيان رقم

٢٠ ب . ص ٤٣ .